

تقييم الاستدامة المالية لسورية وأثرها على الاستدامة المالية المصرفية

يارا إبراهيم الأنوف^{1*}، مطيع أسعد الشلبي²

1- طالبة ماجستير، اختصاص علوم مالية ومصرفية، جامعة دمشق.

Yara89_annouf@damascusuniversity.edu.sy*

2- أستاذ دكتور، اختصاص علوم مالية ومصرفية، جامعة دمشق.

Motec.sh68@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم الاستدامة المالية لسورية، وأثرها على الاستدامة المالية المصرفية، وقد تم اعتماد المنهج الكمي في ضوء متغيرات الدراسة المتمثلة في مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير مستقل، والربحية متمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كمتغيرات تابعة، وقد تم تطبيق الانحدار الخطي البسيط لأجل اختبار تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة باستخدام برنامج IBM SPSS v.25. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن معدل المديونية إلى إجمالي الناتج المحلي كان متزايداً خلال فترة الدراسة من العام 2012 حتى العام 2020، حيث تجاوز عتبة 40% المقبولة، وهو ما أثر سلباً في مؤشرات الاستدامة المالية للمصارف التقليدية متمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. أوصت الباحثة بضرورة القيام بتعديل النفقات والإيرادات، وتطوير السياسة النقدية في سورية والمحافظة على نسبة الاستدامة بحددها الأدنى مع تعاقب السنوات، وضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار الإنتاجي.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية لسورية، الاستدامة المالية للمصارف، معدل المديونية، الدين العام، الناتج المحلي الإجمالي.

تاريخ الإيداع: 2024/03/05

تاريخ النشر: 2024/05/29



حقوق النشر: جامعة دمشق

- سورية، يحتفظ المؤلفون

بحقوق النشر بموجب

CC BY-NC-SA

Evaluating Syria's financial sustainability and its impact on banking financial sustainability

Yara Ibrahim AlAnnouf^{1*}, Motee Asaad AlShalaby²

1-MSc Student, Damascus University.

*- Yara89_annauf@damascusuniversity.edu.sy

2- Banking and Finance Professor, Banking And Insurance, Damascus University.

Motee.sh68@damascusuniversity.edu.sy

Abstract:

The study aimed to evaluate the financial sustainability of Syria and its impact on banking financial sustainability. The quantitative methodology was adopted in light of the study variables represented by the debt-to-GDP index, as an independent variable, and banking profitability represented by the return on assets and return on equity, as dependent variables. Simple linear regression was applied to test the effect of the independent variable on the dependent variables using IBM SPSS v.25.

The study reached a set of results, the most important of which was that the debt-to-GDP ratio was increasing during the study period from 2012 to 2020, as it exceeded the acceptable threshold of 40%, which negatively affects the financial sustainability indicators of traditional banks, represented by the return on Assets and return on equity. The researcher recommended the necessity of making adjustments on expenditures and revenues, developing monetary policy in Syria, maintaining the sustainability rate to a minimum over successive years, and the necessity of directing government spending to productive investment.

Keywords: Syria's Financial Sustainability, Banks' Financial Sustainability, Debt Rate, GDP.

Received:05/03/2024

Accepted:29/05/2024



Copyright:Damascus
University-Syria

The authors retain the
copyright under a
CC BY- NC-SA

1. الدراسة المرجعية:**1.1 المقدمة Introduction:**

مع تراجع الأوضاع الاقتصادية في سورية نتيجة الأزمة، مما أثر تأثيراً كبيراً على الوضع المالي، ارتفع معه العجز في الموازنة العامة، وازداد معدل الدين العام، وذلك كان متوافقاً مع عدد من الدول العربية، من أجل ذلك تبنت بعض الدول العربية برامج للإصلاح المالي تهدف إلى العودة بالمالية العامة إلى مستويات قابلة للاستمرارية ارتكازاً على إجراءات تنويع مصادر الإيرادات وضبط الإنفاق.

يحظى موضوع الاستدامة المالية بمزيد من الاهتمام من قبل صناعات القرار لغرض تقييم تطورات عجز الموازنة والدين العام التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تشير الاستدامة المالية إلى القدرة على المحافظة على الاستدامة الاقتصادية والمالية على المدى الطويل. فهي تركز على إدارة الموارد المالية واتخاذ القرارات المالية بطريقة تضمن استمرارية الأعمال والنمو المستدام.

ويشمل تحقيق الاستدامة المالية عدة جوانب ومبادئ، بما في ذلك: التنوع المالي، والذي يتعلق بتنويع مصادر الدخل ومحفظه الاستثمارات، توزيع المخاطر وتقليل التعرض للمخاطر؛ لتحقيق استقرار مالي أكبر وتعزيز الاستدامة، وكذلك التخطيط المالي والذي يتطلب وجود استراتيجية مالية مستدامة، وتخطيط مالي فعال لإدارة الموارد المالية بشكل صحيح، مع الأخذ بالاعتبار مخاطر التضخم، مخاطر الفائدة، والتوازن بين العوائد والمخاطر، وأخيراً الشفافية المالية التي تتعلق بتوفير معلومات مالية مفصلة وشفافة حول الأداء المالي والتوجهات المستقبلية للشركات والمؤسسات المالية فبذلك يساعد المستثمرين والأطراف المعنية في اتخاذ قرارات مناسبة وتعزز الثقة والاستدامة المالية.

2.1 مشكلة البحث Research Problem:

مع ارتفاع العجزات في الموازنة العامة للدولة وزيادة مستويات الدين العام، كان لا بد من إبراز أثر ديناميكية الدين العام من خلال احتساب مؤشر الاستدامة المالية الذي يبين مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث أن استمرار العجز في الموازنة العامة، يؤدي إلى تزايد الدين العام، وهو ما ينطوي عليه تحمل الميزانية لأعباء إضافية لتغطية فوائد الديون، مما ينعكس مرة أخرى في ارتفاع العجز ومن ثم الزيادة في الاقتراض، وارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي تراجع مستويات النمو الاقتصادي، وبالتالي تتمثل الإشكالية الرئيسية في البحث في تقييم قدرة السلطة المالية في سورية على تحقيق الاستدامة المالية ارتكازاً على تطور مؤشر الاستدامة المالية وانعكاس الاستدامة المالية للمصارف عليها. مما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل حققت المصارف السورية الاستدامة المالية؟

2- كيف يمكن احتساب الاستدامة المالية لسورية؟

3- هل تؤثر الاستدامة المالية لسورية على الاستدامة المالية للمصارف؟

3.1 أهمية البحث Research Importance:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال موضوع الاستدامة المالية وسبل قياسها، وطرق تعزيزها وذلك بالاعتماد على تقنيات السياسة المالية.

4.1 أهداف البحث Research Objectives:

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى:

1- تقييم قدرة الاقتصاد السوري على تحقيق الاستدامة المالية.

2- تقييم مدى قدرة المصارف السورية على تحقيق الاستدامة المالية.

3- إيجاد العلاقة بين الاستدامة المالية لسورية وأثرها على الاستدامة المصرفية في سورية.

4- الوصول إلى سياسات مناسبة لتحقيق الاستدامة في المصارف السورية وفي سورية.

5.1 حدود البحث Research Limits:

1. الحدود الزمانية: تمتد خلال المدة الزمنية من 2012 إلى 2020.
2. الحدود المكانية: تشمل المصارف التقليدية الخاصة خلال فترة الدراسة.

6.1 مجتمع وعينة البحث Research Community and Sample:

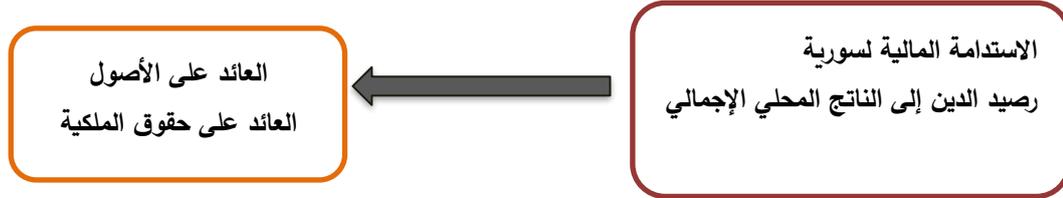
يتألف مجتمع الدراسة من جميع المصارف التقليدية الخاصة والعامة، أما عينة الدراسة فقد تألفت من المصارف التقليدية الخاصة.

7.1 فرضيات البحث Research Hypothesis:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير مؤشر الدين العام في العائد على الأصول.
 H1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير مؤشر الدين العام في العائد على حقوق الملكية.

8.1 متغيرات البحث Research Variables:

- المتغير المستقل: مؤشر الدين العام، ويتمثل في رصيد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (الجمالي ومجبل، 2023)
- المتغيرات التابعة: ربحية المصارف متمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (الجمالي، 2020)
- بناء على متغيرات الدراسة والفرضيات البحثية وضعت الباحثة النموذج الآتي الذي يلخص شكل العلاقة بين المتغيرين:



الشكل رقم (1) نموذج الدراسة من إعداد الباحثة، (2023).

9.1 منهج البحث Research Methodology:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الكمي، واستخدمت برنامج IBM SPSS v.25، حيث تم تجميع البيانات من المركز الإحصائي السوري، إضافة إلى جمع البيانات من خلال سوق دمشق لأوراق المالية، للحصول على التقارير المالية والإيضاحات الخاصة بالبنوك السورية محل الدراسة. تم اعتماد فترة الدراسة لتكون الفترة الممتدة بين عام 2012 وحتى العام 2020.

10.1 الدراسات السابقة Literature Review:

هدفت دراسة (بن دعاس، رقوب، 2018) بعنوان: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر. إلى محاولة تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر وطرح متطلبات ترسيخها، وذلك باستخدام أهم مؤشرات الاستدامة بعد الحدوث ومؤشرات قبل الحدوث، ويمكن الاعتماد عليها لتبني إجراءات تجنب مالية الدولة للاضطرابات والأزمات المالية المستقبلية، وقد خلص البحث إلى أن الوضعية المالية للجزائر لا تتسم بالاستدامة في المدى المتوسط، وهذا ما يعزز فرضية تعرضها للعسر المالي إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بترشيد وحوكمة الإنفاق العام، وتنويع مصادر إيراداتها، لا سيما ما يتعلق بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وتفعيل التمويل عن طريق البورصة.

وهدف دراسة (اليساري، الحساوي، 2018) بعنوان: تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990 - 2016 في ظل تنامي العجز وتزايد الدين العام إلى معالجة المشكلة المتمثلة بما يلي: هل للاقتصاد العراقي قدرة في تحقيق الاستدامة المالية؟ لذا ركزت الدراسة على فرضية مفادها أن الاقتصاد العراقي لديه القدرة في تحقيق الاستدامة المالية، وقد خلصت الدراسة إلى أن النفقات العامة تنمو بمعدل أسرع من الإيرادات العامة، وهذا ما يدل على عدم قدرة العراق في سداد الديون واحتواء أعبائها.

وهدفت دراسة (علي، بانافع، 2019) بعنوان: *تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية إلى معرفة مدى قدرة السلطات المالية في السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، وذلك في ظل تزايد عجز الميزانية العامة وازدياد الدين العام وأعباء الخدمة، مما يعني اقتطاع أجزاء متزايدة من الموارد العامة لمواجهة أعباء الدين، بدلاً من توجيهها لتمويل متطلبات التنمية الاقتصادية.* وقد اعتمدت الدراسة الأساليب القياسية لتقييم الاستدامة المالية في السعودية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق والإيرادات الحكومي باستخدام القيد الزمني للميزانية العامة من عام 1969 إلى عام 2014. وقد خلصت الدراسة إلى أن النفقات والإيرادات الحكومية ساكنة في الفروق الأولى، كما أوضحت نتائج التكامل وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات الحكومية، كما أكدت النتائج إلى أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية مما يدل على قدرة السعودية على سداد العجز واحتواء أعباء الدين، وبالتالي تحقق شرط الاستدامة المالية، إضافة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النفقات والإيرادات الحكومية مما يدل على قدرة السلطات المالية السعودية على اتخاذ قرارات متزامنة تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات الحكومية آتياً، حيث أنه يجب على السلطات المالية اتخاذ قراراتها وفق التكاليف والإيرادات الحدية للمواد والاستخدامات، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

وهدفت دراسة (الراوي، 2019) بعنوان: *السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام.* إلى دراسة السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية والحد من الدين العام خاصة بعد الظروف التي مرَّ بها العراق بعد العام 2014، نتيجة لتراجع أسعار النفط إلى مستويات متدنية قياساً لما كانت عليه قبل ذلك العام مع زيادة الإنفاق العام نتيجة الحرب على الإرهاب وتداعيات ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة مما انعكس بشكل سلبي على إعدادات الموازنة السنوية التي أصبحت تعد بعجز مالي. الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى المصادر الدولية لتمويل ذلك العجز. في ضوء ذلك جاء البحث لاقتراح جملة إجراءات تتناول كيفية إصلاح الوضع المالي من أجل تقليل العجز السنوي في الموازنات العامة إلى الحدود الدنيا مع المحافظة على حماية الشرائح الاجتماعية لتحقيق الاستدامة المالية. خلصت الدراسة أنه لا زالت هناك تحديات كبيرة أمام نجاح أي برنامج إصلاحي للوضع الائتماني للعراق وتحقيق مبدأ الاستدامة. فالموضوع لا يتعلق فقط بتقليل الإنفاق العام والعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية واعتماد الرشادة في الإدارة المالية، وإنما هناك الوضع السياسي المعقد والقدرة على محاربة الفساد وهيكلية المؤسسات العامة والمحافظة على ممتلكات الدولة ووضع حد للمتلاعبين بالمال العام، كل هذه المتغيرات ستؤثر سلباً على إدارة الإنفاق واعتماد الرشادة والعقلانية في تخصيصه.

وهدفت دراسة (محمد، عزيز، 2019) بعنوان: *قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003 - 2017) باستخدام نموذج VAR* إلى تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في العراق، وبيان قدرة السلطات الاقتصادية على تحقيق الاستدامة المالية خلال المدة 2003 - 2017، وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR إذ تشير نتائج النموذج القياسي وبالاعتماد على اختبار Johansen and Julius إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، بينما أظهرت نتائج اختبار السببية باتجاه واحد تتمثل بأن الإيرادات العامة تسبب الإنفاق العام، وبالتالي تستطيع الحكومة أن تعدل في إنفاقها العام بالاعتماد على حجم إيراداتها العامة، لذا يتوجب عليها اتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية من خلال تقليل عجز الموازنة العامة وخفض حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) وإعادة تنظيم الإيرادات الحالية فضلاً عن تنويع مصادرها عن طريق تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة بهدف خلق أوعية ضريبية جديدة وحقيقية قادرة على تمويل الإنفاق الحكومي من جهة، ولا تتأثر بتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية من جهة أخرى.

وهدفت دراسة (ابراهيم، العاني، 2020) بعنوان: *دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية للبنك المركزي العراقي.* إلى أهمية المحافظة الاستثمارية للبنك المركزي من خلال توظيف الاحتياطيّات الأجنبية لزيادة العوائد وتقليل المخاطر، رغم أن الأهداف من وراء استثمار الاحتياطيّات تختلف عن أهداف استثمار الأموال المتعارف عليها والتي تأتي في مقدمتها تعظيم

الأرباح، أما في حالة الاحتياطات الأجنبية فإن هذ السيولة يأتي في المقدمة ثم بعد ذلك هدف تحقيق الأمان وتعظيم الأرباح في المرتبة الثانية، من خلال مجموعة من التدابير يقوم بها البنك المركزي بما يضمن التنسيق بين هذه الأهداف، إلا أنه من الجدير بالذكر أن هناك تقارب بين توظيف الاحتياطات مع مبادئ المحفظة الاستثمارية من حيث الاتجاه السلبي للمحافظ والمقصود به زيادة العوائد وتقليل المخاطر وتنويع الاستثمار، وبسبب التحديات الاقتصادية اقتضت الضرورة إلى الاهتمام بالوضع المالي والتحديات الذي تترافق توظيف هذه الاحتياطات والبحث عن طرق لتحسين العائد وتخفيض تكاليف الاحتفاظ بالاحتياطات وبالتالي زيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق الاستدامة.

وهدفت دراسة (LAU & LEE, 2021) بعنوان: "تتبع الاستدامة المالية في ماليزيا" إلى قياس الاستدامة المالية لماليزيا باستخدام مؤشر الاستدامة المالية (IFS) الذي طوره كروس وخوان رامون (2003) حيث تستخدم عينات من بيانات السلاسل الزمنية من عام 1970 إلى عام 2017. وتكشف النتائج أن 40 من أصل 48 عامًا، والتي كانت خلالها خوارزمية IFS المحسوبة أعلى من عتبة 1، تشير ضمناً إلى أن ماليزيا كانت غير مستدامة ماليًا. وعلى الرغم من عدم استدامة المالية العامة، فإن الموقف المالي في ماليزيا يظهر تحسناً نتيجة لضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات المالية خلال فترة الدراسة. ويظهر ذلك من خلال خوارزمية IFS المحسوبة المحسنة في المتوسط، والتي تحسنت القيمة من 1.465 في 1970-1993 إلى 1.377 في 1998-2004 وإلى 1.146 في 2006-2013. يمكن أن يكون هذا المؤشر بمثابة إجراء تحذيري مبكر في صياغة المسار المالي المستقبلي لماليزيا، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال استهداف نسبة الدين وتحويل تخصيص النفقات من الإنفاق الأقل كفاءة إلى الإنفاق الأكثر تعزيزاً للنمو، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى استعادة الحيز المالي لمواجهة أي صدمات اقتصادية واردة في المستقبل. وهذا يمكن أن يعزز الشفافية المالية ويساعد في صياغة استراتيجية السياسة المالية في ماليزيا.

وركزت دراسة (الهاشمي، 2021) بعنوان: ضبط مؤشرات الاستدامة المالية باستخدام نموذج *Patrol* على كيفية التحوط من الأزمات المصرفية من خلال دراسة الاستدامة المالية وقدرتها على التحوط من الأزمات المصرفية، وركزت مشكلة البحث على التساؤل الجوهرية الذي نص على مدى إمكانية المصارف استخدام نموذج *Patrol* كاستراتيجية تحوط من الأزمات المصرفية؟ كما هدف البحث إلى تحليل مؤشرات الاستدامة المالية للمصارف للتعرف على متانة وصلابة الموقف المالي لتلك المصارف، كما استخدم البحث التحليل المالي للوصول إلى النتائج باستخدام حزمة من الأدوات المالية لقياس مؤشرات الاستدامة المالية حسب الأنموذج كنموذج من نماذج الإنذار المبكر والمستخدم من الجهات الرقابية لتقييم أداء العمل المصرفي في المصارف. وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف التي تحقق الاستدامة المالية تكون بمأمن من الأزمات المصرفية.

وهدفت دراسة (الشايب، 2022) بعنوان: "مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر" إلى اختبار مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية (متمثلة في الإنفاق الحكومي الإجمالي، الإيرادات الحكومية باستثناء المنح، إجمالي الدين الخارجي، معدل التضخم) في النمو الاقتصادي (متمثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) في مصر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1980-2018، وتم اعتماد منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترة الإبطاء الموزعة *Bounds ARDL Test*، كما تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد *UECM* لاختبار وجود علاقة ديناميكية في الأجل القصير، وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة توازن في الأجلين الطويل والقصير بين مؤشرات الاستدامة المالية من وجهة وبين النمو الاقتصادي من جهة أخرى، مما يؤكد بأن السياسة المالية في مصر مستدامة في الأجلين القصير والطويل، كما أظهرت النتائج وجد تباين في مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث ساهم كل من الإنفاق الحكومي والدين الخارجي بشكل إيجابي ومعنوي إحصائياً في النمو الاقتصادي. وقد أثبتت التجربة المصرية أنه يمكن الاعتماد على الدين الخارجي وذلك ضمن الحدود الآمنة، في تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما

نجحت مصر في إصلاح الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي الذي يسهم بشكل ملموس في تحسين النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وهدفنا دراسة (الشايب وحمره، 2023) بعنوان: اختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018. إلى اختبار تحقق الاستدامة المالية في الأجلين الطويل والقصير في سورية خلال الفترة 1980-2018، كما هدفت إلى اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال نفس الفترة، تم استخدام كل من اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، اختبار السببية لجرانجر في ظل نموذج تصحيح الخطأ. خلصت نتائج اختبار جوهانسن إلى عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الإيرادات والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة 1980-2018، وبالتالي فإن الاستدامة المالية غير محققة في سورية في الأجل الطويل، كما أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك في أي اتجاه بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي وبالتالي فإن الاستدامة المالية غير محققة في سورية في الأجل القصير، وأظهر اختبار السببية لجرانجر في ظل نموذج تصحيح الخطأ إلى عدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في كلا الاتجاهين، وبالتالي بإمكان الحكومة أن تحدد مستويات الإنفاق والإيراد وفقاً لما يقتضيه الأمر. يُستخلص من هذه النتائج عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية في ظل السياسة المالية المطبقة حالياً وأن السياسة المالية المطبقة في سورية خلال الفترة 1980-2018 ابتعدت عن معايير الاستدامة المالية ومن المُستحسن القيام بتعديلات في جانبي النفقات والإيرادات كي تتحقق الاستدامة المالية.

11.1 ما يميز هذا البحث:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن الدراسات السابقة ركزت على الاستدامة المالية إما للدولة أو للمصارف وأثرها على التنمية الاقتصادية في أغلب الحالات، أما البحث الحالي فإنه يركز على الاستدامة المالية في سورية وانعكاسها على الاستدامة المالية للمصارف خلال المدة (2012-2020).

2. الإطار النظري:

1.2 مفهوم الاستدامة المالية:

الاستدامة المالية هو أحد المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية، سواء العامة أو الحكومية، ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد لهذا المصطلح، فالاستدامة هي صفة لشيء ما يمكن أن يستمر، أي شيء (محتمل) وقادر على الاستمرار عند مستوى معين في النهاية، ربما يمكن النظر إلى الاستدامة على أنها العملية التي يتم من خلالها الاحتفاظ بشيء ما على مستوى معين. ولكن يمكن تعريفه بشكل عام على أنه الحالة المالية، التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق، والإيرادات الحالية مدة طويلة، دون خفض الموازنة المالية، أو التعرض لخطر الإفلاس، أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية. وتعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق، وأيضاً الإيرادات المستقبلية طويلة الأجل، ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية، سواء أكانت بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات، وقد يلزم لضمان استمرار الاستدامة المالية للدول أن تتوافر القدرة الاقتصادية والسياسية، والقانونية للحد من نمو تكاليف برامج الإنفاق أو السماح لها بالنمو ضمن معدلات معينة أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات، أو رفع معدلات الإيرادات الحالية.

2.2 تعريف الاستدامة المالية والركائز الثلاثية للاستدامة:

مبادئ الاستدامة المالية هي أسس ما يمثله هذا المفهوم، لذلك تتكون الاستدامة من ثلاث ركائز: الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة. وقد كان جون إكينغتون، مؤلف Cannibals، والمؤسس المشارك لشركة استشارات الاستدامة Sustainability، أحد أوائل الأشخاص الذين دمجوا هذه المبادئ الثلاثة، وقد أكد أن الشركات بحاجة إلى البدء في التفكير في هذا الخط السفلي الثلاثي، حتى يتمكنوا من الازدهار على المدى الطويل.

3.2 مؤشرات الاستدامة المالية:

1. مؤشر نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: وهو من المؤشرات التي تستخدمها الدول لقياس درجة مديونيتها لتقييم مستوى الدين العام بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرتها على تسديد ديونها، ومن خلاله يتم قياس الاستدامة المالية، ويمكن احتسابها من خلال قسمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، وفي بعض البلدان لا يسمح أن تتجاوز أكثر من 40%، أما في دول الاتحاد الأوروبي يجب ألا تتجاوز 60%، وتكون الحالة المالية لأي دولة غير مستدامة في الحالات التالية (الخن، 2018):

الحالة الأولى: إذا زاد معدل الدين العام إلى GDP عن معدلاتها التاريخية أو عن المعايير المعتمدة.

الحالية الثانية: إذا كان من الضروري الحفاظ على نسبة ثابتة للدين العام إلى GDP، فإن السياسة المالية بحاجة إلى تغيير.

الحالة الثالثة: إذا انخفض معدل الدين العام إلى GDP عن معدلاته التاريخية، أو إذا استقرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير السياسة المحلية الحالية، فإن السياسة المالية تعد مستدامة.

2. مؤشرات أخرى مثل مؤشر الفجوة الضريبية وهو يستخدم لتحديد نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي الضرورية لتثبيت استقرار نسبة الدين العام إلى GDP بالأمد المتوسط، ومقارنتها بنسبة الضرائب الفعلية إلى GDP، ويتم حساب الفجوة الضريبية بمقارنة نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (الشباني، 2021)، كما يمكن احتسابها بمؤشر العجز الأولي وهو عجز الموازنة الأولى وهو يختلف عن عجز الموازنة التقليدي، ويستثنى من ذلك مدفوعات الفائدة من قائمة النفقات العامة، وتستبعد أيضاً مدفوعات الفائدة المحصلة من هيكل الإيرادات العامة، ويعطي هذا المؤشر دليلاً على مدى القيود المفروضة على اتخاذ قرارات الموازنة العامة، نتيجة زيادة عبء الدين العام (الحاوري، 2015)، ويعتمد حساب مؤشر العجز الأولي على تحليل هيكل الإنفاق العام دون مدفوعات الفائدة والإيرادات العامة من دون الفائدة المحصلة. وأخيراً يمكن بناء مؤشرات إضافية تلائم حالة الدولة قيد الدراسة مثل الإيرادات النفطية، كما أن هناك مؤشر تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة (قروف والعمراوي، 2020).

4.2 العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية:

الإيرادات والنفقات العامة:

حيث ترتبط الإيرادات بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية فارتفاع نمو الإيرادات يقابلها ارتفاع مؤشر الاستدامة المالية، أما النفقات العامة فلها علاقة عكسية مع الاستدامة المالية.

الدين العام:

ويعد من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تغطية الإنفاق العام سواء كانت هذه النفقات تشغيلية أم نفقات استثمارية عند قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، وينتج عنه زيادة مديونية الحكومة، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي يسبب نمواً متصاعداً في الدين العام.

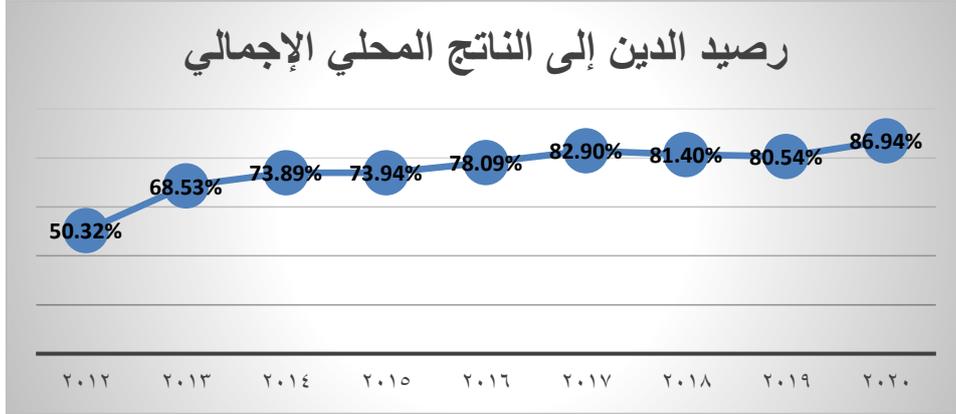
النمو الاقتصادي:

وله علاقة مع الاستدامة المالية، فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى رفع مستويات الدخل وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يقلل الفجوة بين الإيرادات والنفقات ويرفع معدلات الاستثمار والاستهلاك، ويخفض من الاستدانة المالية الداخلية والخارجية ويحقق الاستدامة المالية (الشايب، 2022)¹.

¹ الشايب، بيان (2022) "مدى مساهمة مؤشرات الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة جامعة البعث، المجلد 44 العدد 22.

3 الإطار التطبيقي للبحث:

مؤشر الاستدامة المالية (مؤشر نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي):

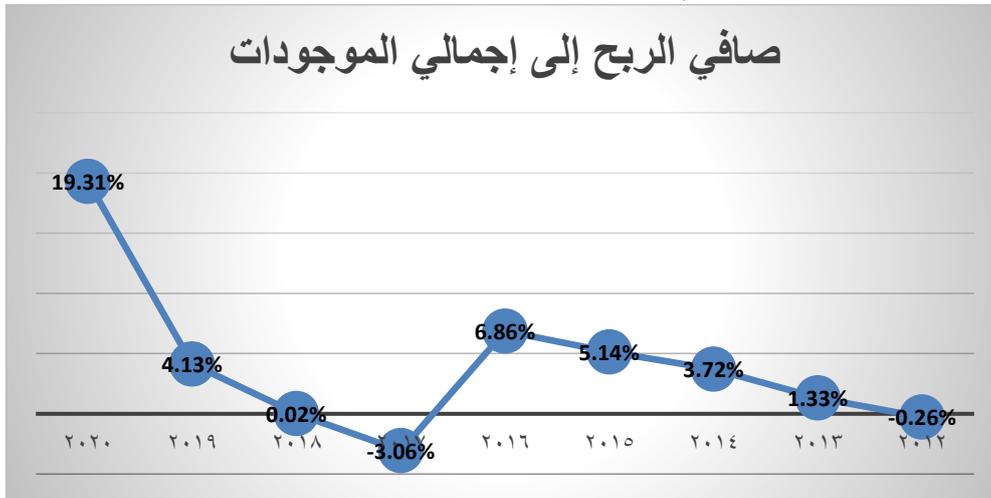


الشكل رقم (1) رصيد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، من إعداد الباحثة

من الشكل رقم (1) أعلاه يتضح أن معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كان في اطراد فقد ازداد في العام 2013 بمعدل 36% عن العام 2012، ليعاود الازدياد بمعدل 8% تقريباً في العام 2014 عن سابقته واستقر تقريباً في العام 2015، ليعود للازدياد في العام 2016 بمعدل 6% عن العام 2015، وازداد بمعدل 6% في العام 2017 عن سابقته، لينخفض في العام 2018 بمعدل 2% عن العام 2017، واستمر في الانخفاض في العام 2018 بمعدل 1% ليعود للازدياد في العام 2020 بمعدل 8% عن العام 2019. وفي جميع حالاته فإن مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي لا يجب أن يتجاوز أكثر من 40% في البلدان العربية، وفي دول الاتحاد الأوروبي يجب ألا يتجاوز 60% وفقاً لاتفاقية ماستريخت، ومما سبق نلاحظ أن النسبة في سورية قد تجاوزت عتبة 60% وكانت في تزايد، وقد يعود ذلك إلى الأزمة التي أثرت على سورية اقتصادياً فازداد التضخم، وعجز الموازنة، وتغير السياسة المالية بالتمويل بالعجز، مما أثر على العائدات المحلية وانحسارها مقابل ازدياد الدين العام مما جعل هذه النسبة في ازدياد مضطرد.

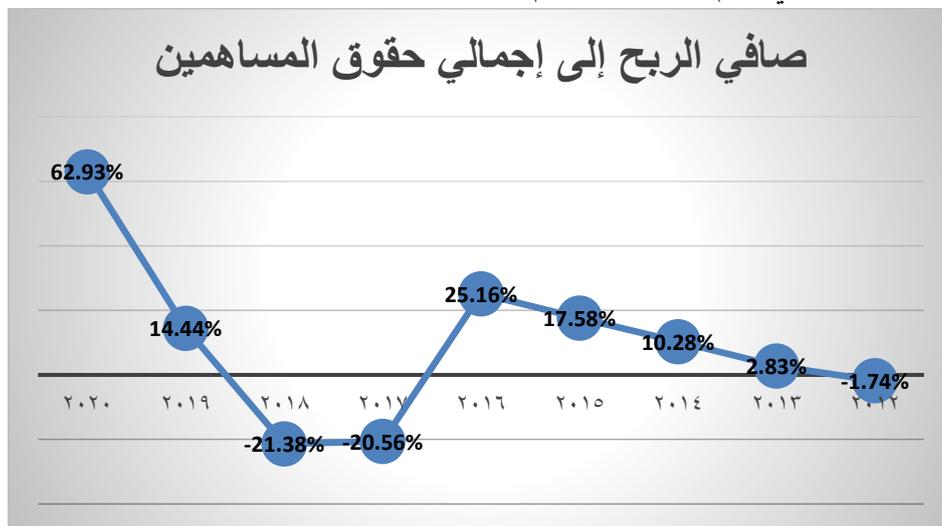
13 المؤشرات المالية الخاصة بالمصارف التقليدية السورية الخاصة:

يتألف القطاع المصرفي السوري من بضع مصارف حكومية، أحد عشر مصرف تقليدي خاص، وثلاثة مصارف إسلامية، وفي هذه الدراسة تم اختيار المصارف التقليدية الخاصة، حيث تم احتساب النسب المالية لكل مصرف، وأخيراً تم احتساب المتوسط الحسابي لهذه المؤشرات، فكانت النتيجة كما يلي:



الشكل رقم (2) صافي الربح إلى إجمالي الموجود، من إعداد الباحثة

من الشكل رقم (2) أعلاه يتضح ازدياد صافي الربح إلى إجمالي الموجودات من 2012 حتى 2016 لتتخف بشكل كبير في العام 2017 حيث كان هناك خسارات في الأرباح خاصة مع الخسارات في البنوك اللبنانية المراسلة حيث تأثرت الأرباح في المصارف السورية الخاصة، لتعاود التحسن في العام 2018 حتى العام 2020.



الشكل رقم (3) صافي الربح إلى إجمالي حقوق المساهمين، من إعداد الباحثة

في الشكل رقم (3) أعلاه يتضح تزايد صافي الربح إلى إجمالي حقوق المساهمين من 2012 حتى 2016 لينخفض في العام 2017 و2018 ليعود إلى الازدياد في الأعوام 2019 و2020 التي كان فيها نوعاً ما استقراراً ونشاطاً للنشاطات المصرفية.

2.3 أثر الاستدامة المالية على المؤشرات المالية الخاصة بالمصارف التقليدية السورية الخاصة:

1.2.3 أثر الاستدامة في العائد على الأصول:

الجدول رقم (1): قوة العلاقة والعلاقة السببية بين الاستدامة والعائد على الأصول

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.742 ^a	.551	.487	.04641
a. Predictors: (Constant), FinSustain				

حيث أن مصدر البرنامج SPSS V23.

من الجدول رقم (1) يتضح أن قوة العلاقة بين الاستدامة المالية والعائد على الأصول هي $R=0.74$ وهي علاقة قوية، علماً أن حجم الأثر بحسب R Square يبين أن الاستدامة المالية تؤثر بنسبة 55% في العائد على الأصول.

الجدول رقم (2): نموذج الانحدار الخطي لتأثير الاستدامة في العائد على الأصول

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.375	.115		3.263	.014
	FinSustain	-.444	.151	-.742	-2.932	.022
a. Dependent Variable: ROA						
حيث أن مصدر البرنامج SPSS V23						

من الجدول رقم (2) يتضح وجود دلالة إحصائية لتأثير الاستدامة المالية في العائد على الأصول بمستوى دلالة 95% كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، علماً أن هذا التأثير عكسي كون إشارة B سالبة، مما يعني أنه مع ازدياد الديون تتناقص العائدات المصرفية بالمقابل أي الأثر عكسي.

2.2.3 أثر الاستدامة في العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (3): قوة العلاقة والعلاقة السببية بين الاستدامة والعائد على حقوق الملكية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.604 ^a	.365	.274	.21758
a. Predictors: (Constant), FinSustain حيث أن مصدر البرنامج SPSS V23				

من الجدول رقم (3) يتضح أن قوة العلاقة بين الاستدامة المالية والعائد على حقوق الملكية هي $R=0.60$ وهي علاقة قوية، علماً أن حجم الأثر بحسب R Square يبين أن الاستدامة المالية تؤثر بنسبة 37% في العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (4) نموذج الانحدار الخطي لتأثير الاستدامة في العائد على حقوق الملكية

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.170	.539		2.172	.066
	FinSustain	-1.424	.710	-.604	-2.005	.085
a. Dependent Variable: ROE حيث أن مصدر البرنامج SPSS V23						

من الجدول السابق يتضح وجود دلالة إحصائية بمستوى دلالة 90% لتأثير الاستدامة في العائد على حقوق الملكية كون القيمة الاحتمالية أقل من 0.1، علماً أن هذا التأثير عكسي كون إشارة B سالبة، مما يعني أنه كلما زادت المديونية مقابل الناتج المحلي نقص بالمقابل العائد على حقوق الملكية.

النتائج Conclusions:

1. ظهر من مؤشر الاستدامة المالية لسورية (معدل المديونية إلى إجمالي الناتج المحلي) أن هذه النسبة مضطربة، مما يعني تزايد المديونية، مما يجعلها أعلى من المعدلات المقبولة، فقد تجاوزت عتبة 40% المقبولة، وذلك بسبب الأزمة والتي أثرت سلباً على الاقتصاد السوري مما وُجد التضخم، والتمويل بالعجز.
 2. نتيجة لازدياد معدلات المديونية - خلال فترة الأزمة - أثرت على الوضع المالي بشكل كبير؛ حيث أدت للعجز في الموازنة العامة، وازداد معدل الدين العام، والذي أثر على معدل التضخم خاصة مع التمويل بالعجز.
 3. كان معدل المديونية له أثر في العائد على حقوق الملكية وفي العائد على الأصول.
- مما سبق نجد أن معدل المديونية أثر سلباً على الاقتصاد وانعكس ذلك على أداء المصارف من حيث العائد على الأصول، مما يُضعف العائدات، وكذلك على العائد على حقوق الملكية، مما يزيد الودائع التي لا تُستثمر.

التوصيات Recommendations:

1. تطوير السياسة النقدية السورية، بما يزيد الناتج المحلي الإجمالي، ويقلل رصيد الدين، بما يسمح بإنقاص معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وضرورة القيام بتعديلات في جانبي النفقات والإيرادات كي تتحقق الاستدامة المالية.

2. محاولة المحافظة على هذه النسبة بحددها الأدنى الممكن مع تعاقب السنوات. وكل ذلك يعود إيجابياً على مؤشرات أداء المصارف الخاصة.

3. الاستفادة من تجارب بعض الدول – مثل مصر (الشايب، 2022) – بالاعتماد على الدين الخارجي ضمن الحدود الآمنة لتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، من جهة، ومن جهة أخرى توجيه الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار الإنتاجي للإسهام في تحسين النمو الاقتصادي الذي ينعكس على النمو المصرفي في الأجل الطويل

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع References:**أولاً: المراجع العربية:**

1. ابراهيم، العاني، (2020). دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية للبنك المركزي العراقي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 (العدد 52).
2. بن دعاس، رقوب، (2018). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر. مذكرات اقتصادية، المجلد 34 (العدد 2).
3. الجبلي، وليد (2020). "أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارية، جامعة عين شمس، المجلد 24، العدد 2.
4. الجميلي، فراس، ومجبل، إسماعيل (2023) "تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة إحدى وعشرون، العدد 77.
5. الحاوري، محمد (2015) "تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع إنتاج النفط"، جامعة العلوم والتكنولوجيا، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 44، دار المنظومة.
6. الخن، فتحي (2018) "استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية - دراسة حالة الجزائر والعربية السعودية والنرويج"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
7. الراوي، أ.، (2019). السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11 (العدد 27).
8. الشباني، ميادة (2021) "الاستدامة المالية وأثرها في الأداء الاقتصادي - العراق والجزائر كحالة دراسية"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة القادسية.
9. الشايب، بيان، وحمرة، محمد (2023) "اختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، مجلد 39، عدد 1.
10. علي، بانافع، (2019). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية. بحوث اقتصادية عربية، Issue العددان 74 - 75.
11. قروف، محمد، والعمراوي، سليم (2020) "قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2.
12. محمد، عزيز، (2019). قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003 - 2017) باستخدام نموذج VAR. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15 (العدد 47).
13. ابراهيم، العاني، 2020. دور المحفظة الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية للبنك المركزي العراقي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 (العدد 52).
14. الهاشمي، ل.، (2021). تضبيب مؤشرات الاستدامة المالية باستخدام نموذج Patrol. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والستين.
15. اليساري، الحسنوي، (2018). تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة 1990 - 2016. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 15 (العدد 59).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. AL KHATIB, A. M. G. (2020) The Impact of Financial Development on Domestic Investment in Egypt, Al -Baath University Journal, Economic Sciences Series, Volume 42, No.16, P. P. 11 - 50, Syria.
2. ALSHAIB, B.M. (2020) Developing countries' uses of IMF loans - Case study of Egypt and how to benefit from it in Syria, Master's thesis, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus: Syria.
3. AL-WAELI, K. A. H. and NIMA, Z.H. (2020) Iraq's debt and opportunities to achieve fiscal sustainability. Economic Sciences, vol. 14, p. 56, p. 49-71.
4. Chalk & Hemming (2008) “Assessing fiscal sustainability in theory and practice”, Fiscal Sustainability Conference.
5. GAROUF, M. K., EL-AMRAWI, S. (2020), Measuring and analyzing the impact of fiscal sustainability indicators on economic growth in Algeria for the period (1990/2018), Knowledge Groups Journal, Volume 6, Issue 2, pp. 109- 128.
6. KHATIB, A. M. G. (2020) The Role of Commercial Banks in Achieving Economic Development - A Study on Conventional Private Banks in Syria, Master Thesis, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus: Syria.
7. Lau, Evan, & Lee, Alvina (2021) “Tracing Fiscal Sustainability in Malaysia”, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol.8, No.3.
8. MIYAZAWA, K., OGAWA, H., & TAMAI, T. (2019) Capital market integration and fiscal sustainability. European Economic Review, 120, 103305.
9. SAILER, M. (2016) Changed priorities in the Gulf: Saudi Arabia and the Emirates rethink their relationship with Egypt.]19[BARRO, R. J. 1990 Government spending in a simple model of endogenous growth, Journal of political economy, 98(5, Part 2), S103-S125.
10. VERBEEK, M. (2017) A guide to modern econometrics. John Wiley & Sons.